

أما المساعدات الخارجية على شكل قروض فقد وضعت البلاد تحت سيطرة الإمبريالية ورحمتها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا . فإمام ضرورة تسديد هذه القروض « الديون » وفي ظل العجز المالي المستمر والمزاييد سنويا كانت الدولة ملزمة بتنفيذ شروط الولايات المتحدة الأمريكية ومتطلباتها السياسية في البلاد لعجزها وعدم قدرتها على السداد عند الاستحقاق . فسداد الديون يتطلب ان يحقق الميزان التجاري فائضا ( أي زيادة قيمة الصادرات وتخفيض قيمة المستوردات ) كي يمكن الوفاء بالالتزامات . وهذا ما لا تستطيع حكومة الأردن تحقيقه لعدة أمور : ( ١ ) سيطرة الدول الإمبريالية الدائنة « صاحبة القروض » على توجيه الإنتاج والتجارة الخارجية . فالدول الإمبريالية تمثل المصدر الرئيسي لمستوردات الأردن قيمة ونوعا . فقد بلغت واردات الأردن من بلدان السوق الرأسمالية العالمية نسبة تتراوح بين ٥٠ - ٦٠ ٪ خلال أربع السنوات السابقة . فقد كانت مستوردات الأردن عام ١٩٦٨ من الولايات المتحدة ٦٠٣٧٠٠٠٠ دينار ، ومن المملكة المتحدة ٧٠١٥٣٦٥٠٠ دينار ، ومن ألمانيا الغربية ٥٦٩٨٧٤١٠٠ دينار ، ومن اليابان ٢٦٨٩٤٤١٠٠ دينار ، ومن إيطاليا ١٦٩٠٢٤٧٠٠ دينار ، ومن فرنسا ١٤٦٢٦٤١٠٠ دينار ، ومن هولندا ١٤٤١٤٤١٠٠ دينار ، ومن الصين الوطنية ١٤٦٣٨٤٦٠٠ دينار أي ما يساوي ٥٠٤٤ ٪ من المجموع العام للمستوردات البالغ ٥٧٤٤٩١٦٧٠٠ دينار . وفي العام ١٩٧٠ كانت النسبة ٥٠ ٪ من المجموع العام إذ بلغت المستوردات من كل بلد من البلدان المذكورة أعلاه بالتوالي : ٧٠٣٨٠٦٥٠٠ دينار ، ٨٤٨١٥٤٩٠٠ دينار ، ٥٦٩١١٦٥٠٠ دينار ، ٣٠٨٦٨٤٧٠٠ دينار ، ٢٠٢٣٥٤٤٠٠ دينار ، ١٠٦٤٨٤٠٠٠ دينار ، ١٤٢٧١٤٧٠٠ دينار ، و ١٤٤٩٦٧٠٠ دينار .

( ٢ ) استمرار العجز في الميزان التجاري الأردني بمعدل متزايد سنويا ، نتيجة لسوء التخطيط الانتاجي للحكومات الأردنية المتعاقبة ، وغياب أي توجيه صناعي لسلع التضدير ، ولعدم استغلال المواد الأولية وقوى العمل المتوفرة في البلاد لبناء صناعات بديلة عن الصناعات المستوردة او صناعات انتاجية جديدة ، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري للفترة ما بين السنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٠ نسبة متزايدة سنويا تفوق المساعدات الإمبريالية في قيمتها إذ تراوح العجز ما بين ٤٤ - ٥٣ مليون دينار أردني ( الجدول ١ ) .

## الجدول ١

### ميزان التجارة الخارجية للفترة ما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٠ (٧)

بالدينار الأردني

العجز التجاري	الصادرات	المستوردات	السنة
٤٤٠٨٣٠٤٤٠٠	٨٤٧٢٨٠٠٠٠	٥٣٤٥٥٨٤٤٠٠	١٩٦٤
٤٦٤١٤١٤٠٠٠	٦٠٩١١٤٢٠٠٠	٥٦٤٠٥٢٢٠٠٠	١٩٦٥
٥٧٤٨١٢٤٤٠٠	١٠٤٣٩٩٤١٠٠٠	٦٨٤٢١١٤٥٠٠	١٩٦٦
٤٣٤٧٢٠٤٩٠٠	١١٤٣٢٦٤٨٠٠٠	٥٥٠٤٧٤٧٠٠٠	١٩٦٧
٤٢٤٢٢٩٤٢٠٠	١٤٤٢٦٢٤٥٠٠٠	٥٧٤٤٩١٤٧٠٠٠	١٩٦٨
٥٣٤٠٠٣٤٢٠٠	١٤٤٧٤٨٤٦٠٠٠	٦٧٤٧٥١٤٨٠٠٠	١٩٦٩
٥٣٤٧١٢٤٢٠٠	١٢٤١٦٦٤٨٠٠٠	٦٥٤٨٨٢٤٠٠٠	١٩٧٠

( ٣ ) محاولة تسديد الديون عن طريق زيادة الضرائب : يغلب على النظام الضريبي في الأردن الضرائب غير المباشرة « أي زيادة أسعار السلع والخدمات » ، والنوع هذا من الضرائب تتحمله اوسع الطبقات الجماهيرية في الأردن عند الاستهلاك ، ويتحمله بشكل خاص أفراد الطبقات الفقيرة والمتوسطة الدخل والذين إما أن يخفضوا من مستوى